المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية

إستراتيجية تطوير التربية العربية

سلسلة الكتاب التربوي

« رؤى وأفكار »

الكتاب الأول :

إرادة التغيير

تونس 2008

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

حمعية الدعوة الإسلامية العالمية

استراتيجية تطوير التربية العربية
سلسلة الكتاب التربوي
« رؤى وأفكار »

الكتاب الأول : إرادة التغيير

الإشراف العام :

الأستاذ الدكتور المنجي بوسنينة
مدير عام
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الدكتور / محمد أحمد الشريف
أمين
حمعية الدعوة الإسلامية العالمية

المحررون

الدكتور / ميلود عبد السلام حبيبي
الدكتور/ علي الهـــادي الحـــوات
الأستاذة / حياة الرزقي وادي

الدكتور /عبدالله محمد الزروق
الاستاذ / أسعد أحمد المسعودي
الأستاذ / محمد عمران الحكيمي

إستراتيجية تطوير التربية العربية : سلسلة الكتاب التربوي «رؤى وأفكار» / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؛ حمعية الدعوة الإسلامية العالمية ـ تونس . المنظمة... ؛ حمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، 2008 ـ ص 76.

ت / 2008 / 11 / 23

I.S.B.N. : 978 - 9973 - 15 - 266 - 4

حميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

مطبعة المنظمة العربيه للتربيه والثقافة والعلوم

الفهرست

المحتويـــات	الصفحة
مقدمة عامة	5
مقدمة الكتاب	8
أولا: التحديات والصراعات التي يواجهها المجتمع العربي ومطالبها من التربية	10
1 – تحديات النمو السكاني	12
2 – الصراع ضد التخلف	17
3 – الصراع ضد التناقضات الثقافية والاجتماعية	19
4 – الصراع ضد التجزئة	23
5 – الصراع ضد الصهيونية	24
6 – الثورة العلمية والتكنولوجية	27
7 – التعريب والمخاطر التي تواجه اللغة العربية	31
8 – التنمية الشاملة	35
ثانيا : إمكانيات الوطن العربي	39
1 – روابط قومية مشتركة	40

2 – الثروة البشرية 43

3 – الثروات الطبيعية 47

ثالثا : حتمية التغيير 50

1 – التغير سمة العصر 52

2 – إرادة التغيير 53

3 – مقاومة التغيير 56

4 – التربية والتغيير 58

5 – المشاركون في التخطيط للتغيير 60

رابعا: الاستراتيجية كمتطلب للتغيير 62

1 – معنى الاستراتيجية 62

2 – مرتكزات ومبادئ الاستراتيجية 65

خاتمة 71

المراجع 74

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عامة لسلسلة الكتاب التربوي

إن سلسلة الكتاب التربوي التى نقدمها للقارئ العربي الكريم و المكونة من ستة كتب تحمل عناوين تربوية مختارة إنطلاقاً من الوثيقة الأصل لإستراتيجية تطوير التربية العربية التى تم اقرارها من قبل مؤتمر وزراء التربية العرب الذي عقد في الخرطوم من عام 1978.

ولعل الدافع إلى إصدار هذه السلسلة يرجع إلى عدة أسباب منها ما يلي:

1 – لقد مضى على إصدار الوثيقة الأصلية لإستراتيجية التربية العربية ما يزيد على ثلاثة عقود ، وهي مدة ظهرت فيها كثير من التغيرات والمستجدات في الوطن العربي بأكمله تناولت الوضع التعليمي وتطوره، وبالتالي اقتضى الأمر أن تتناول هذه السلسلة تلك المستجدات والتطورات التربوية بشيء من التحديث والتقييم على أرض الواقع.

2 – إن التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم المحيط بنا له انعكاسات على العالم العربي أثر فيه وتأثر به، ومن ثم كان لابد من أخذ ذلك في الاعتبار عند إصدار سلسلة الكتاب التربوي هذه.

3 – مر العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية بتطورات مختلفة تناولت الكم والكيف في المنظومة التعليمية ، ومن ثم كان أحد أهداف هذه السلسلة التربوية قد تناول ذلك التطور بشيء من الفحص والتدقيق والتحليل لمعرفة التطور الذي حصل ، وما هي الدروس المستفادة منه.

4 – لكي يواكب القارئ العربي التطورات التربوية بشكل واقعي ،لابد من تحديث المعلومات الصادرة منذ ثلاثة عقود ، وإعطائها الأهمية اللازمة وفقا لمفهوم ومعايير العصر.

هذه جملة من الأسباب التى كانت وراء إصدارهذه السلسلة التربوية، مع مراعاة أن هذه السلسلة التربوية لم تستهدف تغييراً جذرياً في المفاهيم التربوية الصادرة في ذلك الوقت، بل أبقت على الجوهر حسب معطياته ومفاهيمه ، و تناولت ما اكتنف ذلك من تغيرات ومستجدات وفقاً للتطور الزمني بحيث تصبح مقبولة في ظل مفاهيم ومعطيات العصر الحاضر.

إن هذه السلسلة التربوية تهدف فيما تهدف إليه من رؤى وأفكار لمواكبة العصر من حيث نوعية المعلومات والمفاهيم والمصطلحات وتؤكد على هوية الأمة العربية وحفاظها على تراثها وآصالتها ومبادئها مستلهمة ذلك من تاريخها وماضيها الحي وآصالتها وتطلعاتها لحياة أفضل لأجيالها الصاعدة وتسعى هذه السلسلة بشكل خاص إلى :

أولا: التعريف بأصالة العقل العربى التربوى الذي ينطلق من ماضي حضاري وعلمي حي وعريق ويتفاعل مع الحاضر وله رؤية لبناء مجتمع المستقبل.

ثانياً : توفير مادة علمية تربوية للقراء والباحثين والمخططين واصحاب القرار ، وكل المهتمين بالتعليم والتربية في مختلف مستويات البحث العلمي والإدارة والسياسة والتخطيط بحيث يسهل الرجوع إليها كقاعدة معلومات تربوية ويمكن أن تكون هذه المادة منطلقاً لمنتديات فكرية تربوية في جميع أنحاء الوطن العربي.

ثالثاً: تقدم هذه السلسلة تلخيصاً موضوعياً ودقيقاً لتطور الفكر التربوي العربي منذ السبعينيات من القرن الماضي. وفي هذا السياق تظهر بجلاء المعطيات والمتغيرات العربية والاقليمية والدولية والحضارية التى أثرت في هذا الفكر التربوي العربي ، وبدوره أثر فيها. فهي تاريخ مسيرة حضارية وعربية ضمن المسيرة العالمية والانسانية للفكر التربوي العالمي.

رابعاً: تشكل هذه السلسلة إطاراً نظرياً ومنهجياً ومعلومات وبيانات واقعية يمكن أن تسهم وتؤسس لبناء نظرية تربوية عربية حديثة تستمد أصولها من الماضي الحي للأمة العربية ، وتتطلع وتتفاعل مع كل جديد ومتطور في عالم المعرفة والتقنية الذي يسود حضارة القرن الحادي والعشرين ويسعى إلى بناء مجتمع المعرفة.

إن هذا العمل المشترك الذي تبنته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية يمثل إنطلاقة علمية وتربوية للباحثين والمخططين التربويين ، وللقارئ بوجه عام حيث أنه يرسى رؤية ونظرية تربوية يعتبر المجتمع العربي في أمس الحاجة إليها، إضافة إلى أن هذا العمل التربوي يستحث شباب الأمة العربية ومتتبعي تطور الفكر التربوي العربى إلى العمل بكل حماس وجدية للرفع من مستوى المؤسسات التربوية في العالم العربي والنهوض بها لكي تواكب التطور العلمي والتربوي والتقني المعاصر.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا العمل التربوي المشترك ، ما كان له أن يصدر ويرى النور لولا تكاثف جهود عدد من المفكرين والتربويين الذين ساهموا بشكل إيجابي في إصدار هذه السلسلة ويأتي في مقدمة هؤلاء الأستاذ الدكتور محمد أحمد الشريف أمين جمعية الدعوة الإسلامية العالمية الذي أعطى دعماً فكرياً ومعنوياً ومادياً ، وشجع على إظهار هذا العمل إلى حيز الوجود.

والشكر والتقدير موصول إلى أعضاء اللجنة الفنية في كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية الذين دأبوا على متابعة هذا العمل وتحريره ومراجعته بشكل يدعو للفخر والاعتزاز.

ونتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذين الكريمين : الدكتور إبراهيم عبد الرافع السمدوني (ج .م.ع) والدكتور إيهاب السيد أحمد (ج.م.ع) لعملهم في الإعداد لهذه السلسلة وتهيئتها العلمية والفنية للنشر.

إلى هؤلاء جميعا تقدم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالغ الشكر والتقدير والعرفان لما قاموا به من جهد ودعم وعمل والله الموفق.

الأستاذ الدكتور المنجى بوسنينة

المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مقدمة الكتاب :

يهدف هذا الكتاب إلى توعية الشباب العربي المعاصر ببعض الإرهاصات التي مرت بها الأمة العربية في النصف الأخير من القرن العشرين ، وكيف تعرضت إلى كثير من التحديات والصراعات سواء من خارج الأمة أم من داخلها ، وأن هذه التحديات الخطيرة قد تشبه ما تتعرض له الأمة العربية الآن من أخطار كالصهيونية التي تستفيد من الدعم الغربي أيّما استفادة. كما واجهت الدول العربية تحديات أخرى ترتبط بالتنمية والثورة العلمية ، وكذلك مخاطر تهدد الوحدة واللغة .

ولعل القارئ لتلك التحديات يجد أن معظمها يصدق على الأمة الآن رغم أنها كتبت منذ ما يقرب من ثلاثين عاما ، ومن هنا تأتي أهمية الإشارة إلى تلك التحديات ، لنعرف جذورها وكيف أن الخبراء العرب السابقين قد فطنوا لتلك التحديات ووضعوا لها الحل والعلاج .

وإذا كانت الأمة العربية تواجهها تحديات خطيرة ، فإنها تمتلك إمكانيات عظيمة تمكنها من مواجهة تلك التحديات ، ولعل من أهم تلك الإمكانيات أن هناك روابط قومية مشتركة تساعد العرب على تكوين اتحاد قد يفوق غيره من الاتحادات كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إذا ما أحسن استثمار

تلك الإمكانيات . ومن أهم هذه الروابط أن للعرب لغة واحدة تجمعهم، وتاريخا مشتركا ، وطبيعة جغرافية واحدة، وثقافة تجمع يجمع معظمهم إلى غير ذلك من الروابط المشتركة .

كما تمتلك الأمة العربية ثروة بشرية كبيرة تبدع وتبتكر إذا ما أحسن إعدادها وتوفير الجو المناسب لها ، ولا أدل على ذلك من تفوق العقول العربية المهاجرة إلى الدول الغربية ، كما تمتلك الأمة العربية ثروات طبيعية كالبترول وغيره من المعادن التي تستخرج من باطن الأرض، وكذا التربة الصالحة للزراعة ، والمياه العذبة الصالحة للشرب والزراعة كالأنهار والعيون والآبار .

وعلى الرغم من امتلاك الأمة العربية لكثير من الإمكانيات إلا أنها لم تستغلها الاستغلال الأمثل ، فالبترول وغيره من المعادن يصدر خاما إلى الغرب ، والتربة الصالحة للزراعة لم يتم استثمارها كما يحدث في السودان ، والثروة البشرية كذلك لم يتم استثمارها فأصبحت مشكلة في بعض البلدان بدلا من أن تكون ثروة كما في مصر وغيرها من البلدان العربية .

وإذا كانت الأمة العربية تواجه تحديات ضخمة، وتمتلك كثيرا من الإمكانيات التي لم تستغل لمقابلة تلك التحديات ، فإن الحل يكمن في ضرورة وحتمية التغيير للاستفادة من تلك الإمكانيات وعلى رأسها الإنسان العربي الذي هو أغلى تلك الإمكانيات،

خاصة وأن العرب يمتلكون إرادة التغيير ونادوا به منذ فترة طويلة.

وتعتبر التربية أفضل وسائل التغيير ، والتي تعد النشء لمواجهة تلك التحديات، ومن هنا كانت ضرورة وضع استراتيجية لتربية أبناء العرب – كل العرب لمواجهة الأخطار التي تهددهم من ناحية، والتخطيط للمستقبل من ناحية أخرى .

ويستعرض هذا الكتاب مجموعة من التحديات التي تواجه الأمة العربية ، وإمكانيات تلك الأمة ، وإرادتها للتغيير ، والاستراتيجية المناسبة كمتطلب للتغيير .

أولا : التحديات والصراعات التي يواجهها المجتمع العربي ومطالبها من التربية

تعرضت الأرض العربية من المحيط إلى الخليج لألوان من التحديات والصراعات التي لا يكاد يسلم منها جانب من جوانب الحياة ، وإن اختلفت حدة هذه الصراعات ودرجة الوعي بها من بلد عربي إلى بلد آخر . فهناك تحدي النمو السكاني وما يتصل به من خلل في التوزيع الجغرافي، مما يعوق الانطلاق الاقتصادي لكثير من البلاد العربية ويؤثر على حجم الاستهلاك فيها ومستوى خدماتها . وهناك الصراع ضد التخلف وصولا إلى التقدم العلمي والتكنولوجي والكفاية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وهناك

الصراع ضد التناقضات الاجتماعية والثقافية والقيم المختلفة أو المستوردة وصولا إلى الوحدة الثقافية الفعلية ، والى العدالة الاجتماعية وإعلاء قيمة الإنسان الفرد ، والى القيم التقدمية التي تجمع بين الأصالة ومطالب العصر وهناك الصراع ضد التجزئة بكل أبعادها الوطنية والقومية ، المحلية والإقليمية ، وصولا إلى الوحدة التي تزيد قدرة الأقطار العربية على مواجهة تحديات العصر وعلى احتلال مكانها اللائق بين الدول والتجمعات المعاصرة وهناك الصراع ضد الاستعمار تحريرا للوطن والمواطن ، وإيقافا لعملية استنزاف الثروة العربية وتمكينا للأمة العربية من إطلاق فعاليتها على طريق التقدم .

وإذا نظرنا إلى هذه التحديات والصراعات في عمق ورؤية وجدنا أنها تعمل مع بعضها البعض متكتلة ، ويقف الصراع ضد الصهيونية وسطها جميعا ليجعل من نفسه – في هذه المرحلة ولسنوات طويلة قادمة – محورا لها جميعا يغذيها ويتغذى بها، وليصبح بذلك عاملا حاسما في تقرير مصير البلاد العربية ومستقبلها ، ومن هنا كان لزاما على البلاد العربية أن تركز عليه وتعبئ كل قدراتها النضالية له وتصب جهودها فيه وفيما يستقطبه لمصلحته من جوانب الصراعات الأخرى ، ويصبح المعيار الأساس – تبعا لذلك – في الحكم على كل نشاط أو نظام في اختيار استراتيجية له ، هو قدرة هذا النشاط أو النظام باستراتيجيته على

تمكين هذه البلاد من الصمود والتفوق أمام التحديات التي تواجهها والتوفق في الصراعات التي تهددها. وهذا ما ينبغي أن يلتفت إليه المنظرون للتعليم والموجهون له والعاملون فيه . وهذا هو ما ننطلق منه في معالجة التعليم واستراتيجياته في البلاد العربية.

من أجل ما سبق يكون من المفيد معالجة الموضوع بعرض موجز لهذه الصراعات والتحديات ، لنرى بجانب اتصالها بعضها مع بعض فعلها في التعليم وتأثيرها فيه .

1 – تحديات النمو السكاني :

إن لشعوب البلاد العربية بحجمها وما وراءها من رصيد حضاري إمكانية عظيمة تستطيع – إذا أحسن توجيهها وتنظيمها – أن تصبح بالفعل قوة هائلة في دفع هذه البلاد على طريق التقدم وفي مواجهة التحدي الصهيوني الغربي والتغلب عليه . غير أن هذه الشعوب ورثت من الآفات الثقافية ما يحد من مسيرتها على طريق التقدم ويؤثر سلبا في فعاليتها في مواجهة المخاطر التي تهددها.

وأول هذه الملامح المعدل المتزايد للنمو السكاني الذي يرتفع عاما بعد عام وينتظر له أن يقفز في المستقبل عما هو عليه في المرحلة الحالية والذي يبلغ 124 مليون نسمة سنة 1970 ، إن هذا النمو السكاني السريع في كثير من البلاد العربية ، الذي يكاد

يكون بغير نظير في العالم ماكان يبدو مشكلة أمام كثير من البلاد العربية لو أن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية سارت بمعدلات مرتفعة تعوض عن كل زيادة في الأفراد ،غير أن ذلك لم يتحقق في معظم الأحوال . وكانت النتيجة أن هذا النمو صار يؤثر سلبا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويزيد من حدة مشكلاتها ، فقد حالت الزيادة الكبرى في عدد المستهلكين دون خفض معدل الاستهلاك المرتفع أو حتى ضبط هذا الاستهلاك، وأبقت متوسط إنتاج الفرد ومتوسط دخله ضعيفين ، رغم ما طرأ على الإنتاج والدخل القومي من تحسن ، كما أن امكانات الادخار وتنمية رأس المال استمرت محدودة (باستثناء البلدان المنتجة للنفط) وكل هذا انعكس أثره بطريق غير مباشر على الجهد التعليمي .

إن هذا النمو السكاني السريع زاد من حدة مشكلات التربية بطريق مباشرة ، وخاصة في مجال إلزامية التعليم الابتدائي ومحو الأمية وتعليم الكبار . ذلك أن هذا النمو كثيرا ما يأتي على الجهود التربوية ويأكل جزءاً كبيراً من عائدها ، ولا يقصد من ذلك إدانة ظاهرة النمو السكاني أو الدعوة إلى الحد منها حلا لمشكلات البلدان العربية ، وإنما بيان أثر هذه الظاهرة في التعليم ونموه طولا وعرضا في البلاد العربية ، والتنبيه إلى ضرورة أخذها في الاعتبار عند رسم سياسات التعليم واستراتيجيته وبنيته ومحتواه والتخطيط له .

والملمح الثاني لسكان البلدان العربية ، هو أن غالبيتهم تعيش في الريف . وقد قدرت نسبة سكان الريف إلى مجموع السكان بـ 60% في عام 1970 ، ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة في المستقبل نتيجة لظاهرة الهجرة من القرية إلى المدينة ، وهي ظاهرة متأتية من عوامل كثيرة داخل الريف وخارجه ومن بينها نوعية التعليم نفسه . وقد نتج عن هذه الحركة المستمرة مشكلات خطيرة كالضغوط على مؤسسات الخدمات المختلفة في المدينة مما جعلها عاجزة عن الوفاء كما وكيفا بما يطلب منها في كثير من الأحوال .

أما الملمح الثالث لسكان البلاد العربية فهو عدم توازن توزيعهم الجغرافي بحيث تزدحم بهم الأرض في مساحات ضيقة في بعض الجهات في حين يتناثرون في تجمعات صغيرة على مساحات واسعة في جهات أخرى يصعب الاتصال بين أجزائها بسبب صعوبة الظروف الطبيعية من ناحية وعدم كفاية المواصلات من ناحية أخرى. ومع هذه الخاصية توجد حالة البداوة وعدم الاستقرار في بعض المواقع مما يضاعف عبء توفير الخدمات ، وكذا التعليم، ويوجب معالجة خاصة.

أما الملمح الرابع لسكان البلاد العربية فهو التركيبة العمرية التي تميل نحو الأطفال ممن هم دون الخامسة عشرة والتي تمثل 47 % ،

والأشخاص الذين يقع عمرهم بين 15 – 64 يمثلون نحو 50 %، في حين أنه لا يوجد سوى 3 % تقريبا من الأشخاص المسنين (65 سنة فما فوق) فالهرم العمري للسكان واسع جدا في قاعدته، ولكن سرعان ما يضيق ويتقلص باتجاه القمة ، وينتظر أن تستمر قاعدة الهرم العمري في الاتساع بشكل أكبر مما كانت عليه في عقد السبعينات من القرن العشرين .

إن لهذه النسبة المرتفعة من الأطفال من بين سكان البلاد العربية تأثيرات مهمة في العرض والطلب على التعليم . فالأولاد الذين هم في سن التعليم الإلزامي (5 – 14) يمثلون أكثر من 26% من مجموع السكان العرب ، وهذه النسبة تزيد كثيرا عما هي عليه في البلدان المتقدمة والتي تبلغ (18 % سنة 1970) وهذا يعني أن على البلاد العربية أن تبذل مجهوداً يزيد مرة ونصفا على الأقل عن المجهود الذي تبذله البلدان المتقدمة لتأمين الحد الأدنى من التعليم الضروري لجميع الأولاد الذين هم في سن الدراسة الابتدائية، وكما يترتب على زيادة عدد الأطفال قلة عدد الذين هم في سن العمل الأمر الذي يمكن أن يؤثر على تمويل التعليم .

إن زيادة أعداد الأطفال بالبلدان العربية تمثل تحد يؤثر على التعليم وتعوق نموه وتوجب البحث عن استراتيجية جديدة تضع في حسابها هذه الخصائص وتحدد مسار التعليم ومواصفاته في

ضوئها مثلما تسخر التعليم نفسه لتحويل السكان بمعدلات نموهم وتركيبهم العمري وتوزيعهم الجغرافي إلى طاقات هائلة في العمل والإنتاج . وهذا يطرح العديد من الأسئلة :

– ماهي التغيرات التي ينبغي أن تطرأ على بنى التعليم وصيغه في البلاد العربية ليكون أقدر على استيعاب قاعدة سكانية عريضة ومتباينة من الأطفال في أقصر مدة ممكنة ؟

– ماهي التغيرات التي ينبغي أن تطرأ على نوعية التعليم بوجه عام لتجعله أقدر على تحويل السكان ، أيا ما كانت معدلات نموهم إلى طاقات منسجة وهائلة تعوض بحجم إنتاجها عن كل نمو في السكان وخلل في التركيب العمري والتوزيع الجغرافي ؟

– ماهي التغيرات التي ينبغي أن تطرأ على نوعية التعليم في الريف بالذات لتجعله أقدر على إنعاش هذا الريف والتخفيف من حدة الهجرة إلى المدينة ؟

– ما الذي يمكن للتعليم أن يسهم به في المجتمعات التي يغلب عليها التنقل والتشتت وعدم الاستقرار ؟

– ماهي التغيرات التي ينبغي أن تطرأ على التعليم لتجعله قوة فاعلة في معالجة أو تعديل الملامح السكانية القائمة من حيث معدلات النمو والتركيب العمري والتوزيع الجغرافي ؟

2 – الصراع ضد التخلف :

تصر البلاد العربية على طلب التغيير وصولا إلى التقدم ، فقد عاشت التخلف زمنا طويلا بفعل عوامل كثيرة أهمها الاستعمار الذي حاربته بضراوة، ودأب هو من جانبه – بعد أن أنهى سيطرته السياسية والعسكرية – على إضعاف قدرتها على التغيير باستنزاف مواردها لمصلحته من ناحية وبزرع إسرائيل العدوانية في قلبها من ناحية أخرى مما جعل الهوة تتسع بين البلاد العربية والبلاد المتقدمة .

لقد حرص الاستعمار على الإبقاء على مظاهر ومعايير التخلف بالبلاد العربية ومن تلك المظاهر : ضعف مستوى الإنتاج وأدواته ومعدلات نموه ، وغلبة الاقتصاد التقليدي ، وضآلة قطاع الصناعة، ومعيشة الغالبية العظمى من الناس على الزراعة وما يتصل بها من رعي وصيد، وانخفاض الدخل، وتواضع الخدمات والرعاية الاجتماعية، وعدم كفاءة النظم الإدارية وما يتصل بها من قوانين ولوائح، وتسلط العادات والتقاليد البالية والأفكار العتيقة ، بل الأهم من ذلك أنه عمل على تعجيز الفرد والمجتمع عن مواجهة تحديات الحياة ، وعن استثمار إمكانات بلاده لمصلحة مجتمعه إلى أقصى حد ممكن .

إن المأساة الحقيقية التي تعيشها جملة البلاد العربية هي أنها في

الوقت الذي تملك فيه موارد اقتصادية وإمكانات مادية مذهلة وتراثا حضاريا عريقا ، فضلا عما يتوافر حولها من أسباب المدنية الحديثة ، فإن معظم أبنائها لا يقوون بمستوياتهم الثقافية المنخفضة على استثمار هذه الموارد والإمكانات والتراث بما يدفعهم على طريق التقدم بالسرعة المرجوة .

إن غالبية كبار السن في أكثر البلاد العربية مازالوا أميين ، وبذلك فإنهم بدلا من أن يكونوا قوة تقهر التخلف صاروا تعبيرا عنه بل أداة استمراره، بل إن الذين أصابهم التعليم ربما نجحوا في كسب قدر من المعارف والمهارات فضلا عن بعض القيم والاتجاهات. غير أن الكثيرين منهم مازالت تعوزهم الإيجابية في التصدي لمشكلات المجتمع والإصرار العنيد على مغالبة تحدياته، والقدرة على العمل المنتج والواقعية والتفكير العلمي والاتزان الانفعالي والتجديد والإبداع ، والوعي بالقضايا المصيرية والالتزام بحلها، وغير ذلك من الصفات والقدرات اللازمة لكل صراع ضد التخلف .

إن نوعية الإنسان العربي المعاصر وواقع التربية ومسؤولياتها ، والحالة الثقافية للمجتمعات في البلاد العربية توجب البحث عن استراتيجية جديدة يستطيع بها التعليم أن يتحول إلى قوة في تمكين هذه المجتمعات من مواجهة التخلف والتغلب عليه وهذا يتطلب

حتما الإجابة على الأسئلة التالية :

– كيف توفر أكثر البلاد العربية لأبنائها تعليما بإمكانات اقتصاد ضعيف وفي نفس الوقت يكون هذه التعليم من الكفاءة بحيث يمكن طلابه وخريجيه من مواجهة التخلف والقدرة على العمل المنتج والوقوف في منافسة اقتصادية عالمية ؟

– ماهي التغيرات التي ينبغي أن تطرأ على بنية التعليم ونوعيته لكي يسهم في إحداث التنمية الشاملة في البلاد العربية ويخلق أفرادا يقهرون التخلف ويتحدونه ؟

– ما الأولويات التي يجب أن يأخذ بها التعليم في البلاد العربية في هذه المرحلة حتى يمكن لهذه البلاد أن تقطع مسافة التخلف في أقصر وقت ممكن وبأفضل السبل ؟

– كيف يمكن تدبير الإمكانات المادية والبشرية لإحداث التغيرات المطلوبة في بنية التعليم ونوعيته لبلوغ الأهداف المرجوة؟

3 – الصراع ضد التناقضات الثقافية والاجتماعية :

تملك الأمة العربية جميع مقومات الوحدة من أرض متصلة، وثقافة مشتركة ووحدة في الآمال والآلام والمصير، وبذلك تتوافر لها عناصر التجانس الثقافي والتماسك الاجتماعي ، غير

أن الظروف التاريخية والجغرافية والاجتماعية قد خلقت فيها تفاوتات وتباينات ارتفع بعضها إلى حد التناقض والصراع .

لقد نشأ الصراع بين القديم والجديد نتيجة للتغيرات السريعة من حول العالم العربي والمؤثرات التي أتت إليه من الثقافة الغربية، وما تولد فيه من تيارات ومحاولات للتغيير ، فظهرت اتجاهات ثقافية متضاربة حول أهداف ووسائل تحقيق التقدم . فهناك من رأى أن طريق التقدم هو العودة إلى التراث والتمسك بقيمه ومؤسساته ونظمه وضوابطه ، وهناك من رأى أن الطريق إليه هو الاستمرار في اقتباس النظم الأوروبية والاعتماد عليها دون النظر إلى التراث، وبين هذا وذاك ظهرت اتجاهات ومواقف تحاول التوفيق بين أصالة هذا التراث ومطالب التجديد ، وانعكس هذا كله على التربية والتعليم بشكل واضح .

إن اتساع رقعة الأرض العربية أدى إلى ظهور تباينات واختلافات، فهناك البيئات الغنية بمواردها والبيئات الفقيرة، وانعكست هذه التباينات على أساليب حياة الناس وأنماط تفكيرهم وطرق تفهمهم وتعاملهم، كما اختلفت من حيث درجة التأثر بعوامل التقدم والتحضر والتغير ، فظهرت منها التفاوتات في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

كما تواجه البلاد العربية التناقض بين ثقافة الريف وثقافة

الحضر، وأساليب العمل والنظر إلى الأمور ، فثقافة الريف مازالت بطيئة الحركة تحكمها قوى القديم بعاداته وتقاليده وتصوراته ، في حين يميل أهل الحضر إلى الأخذ بالجديد بظلاله المختلفة ، وكثيرا ما يعبر هذا التناقض بين الثقافتين عن نفسه في نظرة واتجاهات سكان الريف والحضر بعضهم إلى بعض وفي طبيعة العلاقات الأسرية وأساليب تربية الأبناء وغيرها من أنماط التفكير والعمل والسلوك .

وهناك مظهر آخر من مظاهر التفاوت الاجتماعي بين البلاد العربية والأفراد بها ، أساسه القاعدة الاقتصادية وتوزيع الثروة، فهناك دول غنية وأخرى فقيرة ، وهناك فئات غنية وأخرى فقيرة أو معدمة في نفس البلد الواحد ، وقد أدى هذا التفاوت إلى اختلاف في حظوظ الدول والجماعات والأفراد في الحصول على الخدمات الاجتماعية والثقافية المختلفة ومن بينها التعليم .

ويطرح كل ما سبق قضية التضامن التماسك والتكافل الاجتماعي وما ينبغي للتعليم أن يقوم به من أجل تحقيق ذلك على مستوى البلاد العربية كلها وكذلك على مستوى كل بلد من هذه البلاد على حدة .

وتكوّن هذه التناقضات والصراعات في مجموعها أساس الأزمة التي يعيشها شبابنا في مختلف أنحاء الوطن العربي ، فالشباب

يرى الفوارق بين الناس من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في الوقت الذي تزخر به البلاد العربية بالموارد والطاقات الوفيرة ، ويشعر بالضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تقع عليه بفعل الاتجاهات والمفاهيم والقيم التي تحيط به من الكبار ، ويخضع لنظم تربوية وتعليمية لم تعد مستجيبة لمتطلبات ما يتطلبه تمكين الشباب بأن يكون قادرا بحكم تعليمه على أن يشكل قوة خلاقة في إحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي وما يتطلبه ذلك من إبداع وابتكار وتجديد في المجتمع والاقتصاد.

إن هذه التناقضات الثقافية والاجتماعية تفرض نفسها على التعليم بحكم كونه من صنع المجتمع وجزءا من ثقافته . ويصبح على كل استراتيجية جديدة للتعليم في البلاد العربية أن تضع في حسابها القضايا الآتية :

– كيف يصبح التعليم قوة ايجابية في حسم الصراع الثقافي بدلا من أن يكون انعكاسا له وتدعيما له ، فيؤثر على توجيه الثقافة العربية ويمكنها من تجديد ذاتها على أساس من الأصالة ومتطلبات العصر ؟

– كيف يكون التعليم مجالا للتفاعل الصحي المركوب بين الطلاب وعاملا يعينهم على الخروج من أزمتهم بدلا من أن يزيد من حدتها ؟

– كيف يصبح التعليم أداة تمكن الإنسان العربي من أن يكون مجددا لثقافته بدلا من أن يكون مقلدا لغيره ؟

– ماهي التغيرات التي ينبغي إحداثها في بنى التعليم وبرامجه ومحتواه بحيث يصبح أداة لتذويب الفوارق بين المجتمعات والفئات والطبقات والأجيال داخل الوطن العربي الواحد تأكيدا لأسباب التضامن والتماسك الاجتماعي والتكامل الثقافي ؟

4 – الصراع ضد التجزئة :

هناك تحد آخر واجهته ومازالت تواجهه الأمة العربية عبر تاريخها الطويل، وهو تحدي التجزئة وما يقوم عليه من صراع من أجل الوحدة ومن المعروف أن الاستعمار بمختلف صوره وأشكاله ومراحله ومصادره قد ركز منذ وقت غير قصير على هدف أساسي هو تفريق الأمة العربية إلى شعوب صغيرة وتفتيت الأرض العربية إلى دول ودويلات يصعب على كل منها منفردة الصمود أمام أطماعه ومصالحه أو تحقيق التقدم وأسباب القوة . بل عمل الاستعمار على تفتيت الوحدة الوطنية وإثارة العنصرية والاختلافات المحلية والمذهبية داخل البلد العربي الواحد مما ضاعف من قوة تحدى التجزئة. وفي نفس الوقت استغل الاستعمار انقسام الأمة العربية ليجعل فلسطين أرضا تقوم عليها دولة إسرائيل فتصبح شوكة في طريق الوحدة بل خطراً على كيان الأمة العربية نفسها .

إن الأمة العربية في صراعها من أجل الوحدة ينبغي لها بجانب سعيها إلى إتقان لغتها والاعتزاز بتاريخها والاحتفاظ بتراثها والتمسك بقيمها الأصيلة ، أن تأخذ بالعلم والتكنولوجيا في صورهما التقدمية على أوسع نطاق .

إن التعليم مطالب في المرحلة الراهنة التي تشتد فيها ضراوة الموقف ، وتتضاعف فيها الحاجة إلى السير في طريق الوحدة وتوثيق عرى التعاون بين البلاد العربية أن يتبنى استراتيجية تعزز جهوده وتجددها في هذا المجال ، وهذا يطرح عددا من الأسئلة أهمها :

– كيف تنسق البلاد العربية خططها التعليمية بما يعبئ قواها على طريق التعاون والتماسك والوحدة ؟

– ما التغيرات التي ينبغي أن تطرأ على محتوى التعليم وأهدافه ليجعل البلاد العربية أقدر بالفعل على التعاون والتماسك والسير في طريق الوحدة ؟

5 – الصراع ضد الصهيونية

يقف التحدي الصهيوني ومن ورائه الاستعمار على رأس قائمة التحديات التي تواجهها الأمة العربية في الوقت الحاضر، وبات واضحا أن نجاح قوى الاستعمار في زرع إسرائيل في قلب الأمة

العربية ، وسعي إسرائيل بدورها إلى تحقيق أطماعها التوسعية بكافة الوسائل العدوانية ، محصلة قصور البلاد العربية في مواجهتها للتحديات والصراعات الأخرى .

ويدرك قادة البلاد العربية هذا الخطر الذي يتضح من كلمة السيد عبد الرحمن الأرياني رئيس المجلس الجمهوري اليمني في افتتاح المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب المنعقد بمدينة صنعاء سنة 1972 « إن الأمة تواجه بقسوة بالغة ، العدوان الصهيوني الذي يمضي في خططه ،ويصر على مواقفه دون أن يلقي بالا إلى القرارات الدولية ، أو يعبأ بحسابات الرأي العام العالمي ، وإذا نحن وقفنا من أنفسنا الوقفة المواجهة الصادقة لنتفحص أسباب التفاوت بيننا وبين العدو في موازين القوى ، نجد أن ما يلقاه العدو من عون عملي ضخم ، إنما يأتيه أولا بجهد أبنائه المنتشرين في أنحاء العالم ، والموجهين بفضل مستوياتهم العلمية المتقدمة لمعظم النشاطات الإنتاجية الكبرى في العالم ..» .

إن قوة الشعوب والأمم لا تقاس بعدد أفرادها، بقدر ما تملك من كفاءات بشرية قادرة على مواجهة كل تحد ، وكشف أن العلة الحقيقية في قصور العرب في مختلف الصراعات التي تواجهها هي التخلف الذي يعبر عن نفسه في كثير من الأوضاع الاجتماعية والمستويات الاقتصادية والنظم الإدارية وأساليب معالجة القضايا

والمشكلات المختلفة، كما أكد الصراع العربي الإسرائيلي عدم قدرة البلاد العربية على تعبئة مواردها المادية والبشرية على أسس علمية، وكذلك أكد خطر التجزئة وما يترتب عليها من بعثرة لجهود الأمة العربية، كما دعا إلى إعادة النظر جذريا في نظم البلاد العربية – ومن بينها التعليم – تعليم العرب كل العرب ومنهم أبناء فلسطين بالذات .

يتضح مما سبق أن الصراع مع العدو الإسرائيلي لم يعد مجرد صراع عسكري أو سياسي ، إنما هو في الحقيقة صراع حضاري شامل ينبغي أن يلعب فيه التعليم دورا مركزيا.

ومما يؤسف له أن التعليم في البلاد العربية لم يتحرك نحو الإصلاح بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات الصراع ضد الصهيونية، من أجل هذا تأتي أهمية التغيير في التعليم وفي غيره من النظم، وضرورة البحث عن استراتيجية جديدة تساعد الأمة العربية على مواجهة كل التحديات وعلى القدرة على تجاوز كل الصراعات.

ومن أجل هذا كان لابد من طرح عدد من الأسئلة عند بحث هذه الاستراتيجية :

– ما التغيرات التي ينبغي أن تطرأ على التعليـــم في البـلاد العربية – في أهدافه وخططه ومناهجه – ليسهم في إعداد الأطفال والشباب لمواجهة الخطر المحدق بالأمة العربية ؟

– كيف يمكن تحويل التعليم إلى قوة تجدد الحياة العربية باعتباره المعيار الذي يرجح طرفا على طرف في أي صراع كان ؟

– ما الوسائل الجديدة التي ينبغي أن تتبناها النظم التعليمية في البلاد العربية لتربية أبناء فلسطين ليكونوا أكثر قدرة على هزيمة أهداف وأساليب الاستعمار الإسرائيلي الاستيطاني ؟

6 – الثورة العلمية والتكنولوجية :

من التحديات التي تفرضها المعطيات الخارجية إلى حد بعيد، وتأتي نتيجة لأحوال العالم المعاصر فتواجه شعوب العالم الثالث ومن بينها الأمة العربية، تحدي الثورة العلمية والنفسية وضرورة اللحاق بها، فالثورة العلمية التقنية ولاشك من أكبر الحركات الفكرية التي ابتدعها الإنسان في مسيرته الحضارية الطويلة ، إن لم تكن أكبرها على الإطلاق ، من حيث غناها الفكري وعمق تأثيرها في سائر مجالات الحياة واتساع مداها بين أرجاء العالم المعمور في الصناعة والزراعة وفي الصحة والتربية وفي النقل والاتصال وفي الحرب وأسلحة التدمير .

وقد انتشرت آثار تلك الثورة العلمية التقنية على نطاق واسع، وتجلت بين ما تجلت في أساليب التواصل حتى أصبحت أجهزة الاستماع للإذاعات أدوات مألوفة في أقاصي الصحارى وأغوار الغابات . غير أن مصادرها الرئيسة، سواء من حيث

ابتكار مفاهيمها العلمية أو من حيث اختراع تقنياتها وإنتاجها واستثمارها ما تزال حكرا على الدول المتقدمة إلى حد بعيد .

وعلى الرغم مما تحقق لتلك الثورة العلمية التقنية من الإنجازات في الارتفاع بمستويات الحياة المادية وفي بعض التنظيمات الاجتماعية في الدول الصناعية ، وسريان تلك الإنجازات على مستويات أدنى إلى مناطق أخرى من العالم فإنها لتنطوي على كثير من المخاطر والمشكلات سواء بما أتاحته من تطوير أسلحة التدمير النووية، أو بما أحدثته من اختلال التوازن في القوة والنفوذ والسيطرة بين الدول المتقدمة والدول المتنامية، أو فيما تتعرض له الثقافات القومية من الإغفال أو الإهمال أو التحريف لقيمها الإنسانية.

وما تزال الفجوة في تلك الثورة العلمية التقنية بين الدول المتقدمة والدول النامية تتزايد باستمرار، بدلا من أن تتناقص، مع ما يترتب على ذلك من حرمان من إنجازاتها وتعرض لمخاطرها ومشكلاتها، وذلك تحد خطير يواجه الأمة العربية من جانبين جانب الحرمان من الإنجازات بما يترتب عليه من زيادة في التخلف، وجانب التعرض للمخاطر والمشكلات التي في مقدمتها اختلال التوازن الذي هو لصالح خصومها في معركة البقاء ، ولا يكفي في مواجهة ذلك التحدي مجرد نقل أدوات الإنتاج التقنية

واستثمارها، ولا يكفي تكوين الأجهزة والمؤسسات الأساسية واستثمارها بل إعادة إنتاجها ، بل لابد من استيعاب الثورة العلمية التقنية روحا وأساليب ومناهج، والمساهمة في عملياتها الإبداعية ، وفي تكييفها لحاجات الأمة العربية ومطالب التنمية الشاملة فيها.

إن الثورة العلمية والتكنولوجية قد أتاحت للعالم أن يعرف بعضه بعضا بسهولة ويسر ، مما ساعد على إحداث تغير سريع ، والأمة العربية غير قادرة على ملاحقته ، والعالم ينتقل من عصر الاستقرار السكوني إلى عصر الحركية ، وكان ممكن في عصر التغير البطيء أن يعمل الإنسان بما تعلمه في المدرسة زمنا طويلا، أما الآن فنحن نعلم من هو قادر على رسم طريقه في المجهول، والعيش في عصر (الكلية) الذي أصبحت فيه المشكلات تتصف بالقومية والإقليمية العالمية، عصر التغير الذي تتغير فيه كل الأوضاع بسرعة فائقة، وبسبب التقدم الهائل في العلوم والتكنولوجيا يطالعنا العلم كل يوم بجديد تتغير فيه أشكال الحياة الإنسانية كلها من حيث وسائل الإنتاج والعلاقات الإنسانية والقيم الحضارية والصلة بين الفرد والجماعة والدولة بل والعلاقات الدولية أيضا.

إن خير ما نصف به مواجهة تحدي الثورة العلمية التقنية وسد الفجوة التي نعانيها في مجالاتها، على الصورة التي أجملناها آنفا

إنما هو تحديث العقل العربي بجملته، وتمكينه من استيعاب روح العصر في صيغتها الواقعية مجردة من عيوبها وسلبياتها، إنه تحديث يؤاخي بين العلم وما يتطلبه من منهجية عقلانية صارمة وما يترتب عليه من تقنية دقيقة قابلة للتطبيق والاستثمار، وبين الثقافة وما تنطوي عليه من القيم الإنسانية والمواقف العقلانية وأنماط السلوك الواقعية الفعالة المتطلعة إلى العمل والتعاون والتكافل في المجتمع.

ويطرح تحدي الثورة العلمية والتكنولوجية مجموعة من التساؤلات ينبغي على التعليم العربي أن يجيب عنها من خلال استراتيجية تطوير التربية العربية :

– هل هناك سياسة علمية مرسومة في كل قطر عربي ذات معالم معينة، وما الأسس التي تقود إقامة سياسة علمية عربية موحدة؟

– ما الأساليب المتبعة في ربط العاملين العرب في ميدان العلم والتقنية بأقرانهم خارج الوطن العربي ؟

– إلى أي مدى يتيسر للعاملين العرب في ميدان العلم والتقنية أن يتبادلوا الخبرات والتجارب فيما بينهم ؟

– إلى أي حد لعبت المدارس والجامعات ووسائل الإعلام العربية دورا مهما في نفوذ العلم إلى الأجيال العربية، وحملها على اعتناقه، أم هل بقي دورها جانبيا سطحيا ؟

7 – تحدي التعريب والمخاطر التي تواجه اللغة العربية

تعد قضية التعريب من التحديات التي فرضها الاستعمار على البلاد العربية، والذي كان من أهدافه الرئيسة نشر لغته أيا ما كانت الإنجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية، والقضاء على اللغة القومية، فحدث صراع بين لغتين : اللغة الغازية وهي اللغة التي كانت تحكم وتسود والتي تكونت بها أجيال أصبحت هي المسؤولة فيما بعد، وخاصة في بلاد المغرب العربي، وبين اللغة الوطنية الضعيفة التي كانت تحاول الوقوف على قدميها في ظل الضغوط التي تتعرض لها.

كما تواجه اللغة العربية بعض المشكلات الأخرى كاختلاف اللهجات العامية وتعقد القواعد النحوية وتفاوت مستويات معاجمها، وإن كانت كل لغة قد تواجه هذا النوع من المشكلات، لكن التغلب عليها موقوف بجدية المسؤولين عن مصيرها.

ويواجه أطفال البلاد العربية مشكلة كبيرة مرتبطة باللغة، وذلك أنهم يذهبون للمدرسة وهم يتقنون العامية أو اللهجات المحلية، ثم تفرض عليهم المدرسة لغتين مختلفتين تماما : الأولى العربية الفصحى، والثانية الأجنبية وكلتاهما تختلف كتابة وأسلوبا ومنطوقا عن الأخرى، وهذه المشكلة تواجه كل البلاد العربية، ولكنها قد تكون ملحة أو عاجلة في بعض أجزاء الوطن العربي أكثر من غيره.

وعند تناول قضية التعريب ينبغي التفريق بين أمرين أساسيين :
الأول هو تعريب المناهج الدراسية في البلاد العربية التي مازالت بعض المواد الدراسية تدرس فيها باللغات الأجنبية وهذه مشكلة .
الأمر الثاني وهو تعريب اللسان العربي في بعض البلاد العربية التي رزحت تحت نير الاستعمار فترة طويلة من الزمن أدت إلى الثنائية اللغوية بين أفراد الأمة وهذه مشكلة أخطر. لأننا إذا درسنا المواد باللغة العربية كالعلوم والطب والرياضيات... وغيرها ثم خرج الطالب إلى بيته يتحدث بلغة مزدوجة، كلمة بالعربية وأخرى بالإنجليزية أو الفرنسية، وقرأ الصحيفة بالفرنسية ، واستمع إلى برامج التلفزيون باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، ثم إن مدرسه يتحدث إليه بلغة فيها ثنائية أو ازدواج، فلا يمكن إذا للكتاب وحده أن يحل المشكلة. والمشكلة في تعليم اللغة هي مشكلة بيئة يعيش فيها الطالب قبل أن تكون مشكلة كتاب مدرسي أو جامعي .

ويضاف إلى مشكلة الحفاظ على اللغة العربية في المؤسسات التعليمية المختلفة مشكلة أخرى تواجه التعليم الجامعي العربي وهي التسابق بين الجامعات على التدريس باللغة الأجنبية حتى أن بعضها يدرس التاريخ والجغرافيا باللغة الأجنبية وتظن أن في ذلك حفاظا على المستوى ،وكأن المستوى العلمي لا يتحقق إلا باللغة الأجنبية وكتبها ووسائلها .

ولكثرة المخاطر التي تهدد اللغة العربية وهي إحدى الروابط القومية المشتركة بين البلاد العربية فقد عقدت لجنة وضع استراتيجية تطوير التربية في البلاد العربية ندوة فكرية بالجزائر لمواجهة هذه المخاطر وكان من بين المناقشات التي تمت خلالها :

– أن مشكلة التعريب في المغرب العربي في نظر البعض عبارة عن تصارع جيلين، جيل يجهل العربية وهو صاحب الحل والعقد، وجيل يعرف العربية .

– أن التعريب يعتمد على القرار السياسي ، ولاشك أن القرار السياسي يضمن التعريب إلى حد بعيد، لكن هذا ينبغي ألّا يعني بأن يقصر رجل التعليم ويلقي المسؤولية على رجل السياسية. بل لرجال العلم من الأخصائيين في الرياضيات والفيزياء والطبيعيات وغيرهم دور كبير في تعريب العلوم .

– أن اللغة العربية التي استوعبت العلوم قديما يمكن لها اليوم أن تستوعب المعرفة البشرية .

– أن استعمال اللغة العربية أداة للتعليم في جميع مراحله مجرد جانب من قضية التعريب والتي لا تحل بالترجمة فقط ، وإنما بالخلق والإبداع عن طريق البحوث العلمية العربية .

ويلقى تحدي المخاطر التي تواجه اللغة العربية بالبلاد العربية

والمرتبطة بقضية التعريب على التربية عدة تساؤلات :

– ما مدى إمكانية استعمال اللغة العربية كأداة للتعليم في جميع مراحله ؟ .

– ما دور اللغات المختلفة في التربية العربية اليوم : اللغة العربية الأم ، اللغات الأجنبية ، لغة الرياضيات (لغة العد والقياس) ؟

– ما دور اللغة العربية، كلغة علمية وتكنولوجية، وما مساهمة المجامع اللغوية في التصدي للتحديات المطروحة على اللغة العربية في هذا المضمار وفي التغلب عليها وفي تجديد اللغة العربية وتطويرها لتواكب متطلبات العلم والتكنولوجيا ؟

– ما دور اللغة العربية كلغة تعبير وتفكير في التربية ، وهل أبدعت طرائق جديدة لتيسير استعمالها وتدريسها ؟

– ما المحتوى العلمي والتكنولوجي للتربية العربية في ضوء الثورة العلمية والتكنولوجية ؟

– إلى أي حد أمكن حل مسألة تعريب التربية والتعليم في بعض الأقطار العربية ، وما الصعوبات التي مازالت تواجهها ؟

– ما موقف بعض الأقطار العربية تجاه تعليم بعض فئات الشعب فيها بلغاتها الأم غير العربية ؟

8 – التنمية الشاملة :

تعد التنمية الشاملة من أهم التحديات التي تواجه الإنسان العربي ، ووصف التنمية بالشاملة يهدي إلى مفهومها الإنساني، فليست هي مجرد إنماء للموارد المادية والزيادة فيها أيا كانت، وعلى أي صيغة تمثلت، ولكنها تطوير شامل لسائر جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية يكون فيها الإنسان أداة وغاية على السواء. إن التنمية الشاملة بهذا المعنى هي المجتمع السليم، وهي دولة الرفاهية كما دعا إليها بعض رجال السياسة وبعض رجال الاقتصاد المحدثين وهي الديمقراطية في صيغتها الحديثة .

إن التنمية البشرية معناها تحقيق السعادة والرضا للإنسان صانع التنمية ولا يتم ذلك إلا بتوسيع الخيارات له عن طريق إيجاد حياة كريمة وفرص عمل مناسبة، وذلك من خلال تعليمه وتأهيله وتثقيفه وتدريبه أو بمعنى آخر هي توفير وإتاحة الفرص الاجتماعية والبيئية لنمو الطاقات الجسمانية والعقلية والروحية والإبداعية إلى أقصى ما تستطيعه طاقات الفرد والجماعة .

وإذا كانت البلاد العربية بحاجة ماسة إلى إحداث تنمية شاملة، فإن القرى والريف أكثر احتياجا لتلك التنمية ، نتيجة لانخفاض دخل الإنسان الريفي وضعف القوة الشرائية لدى الفلاحين وانخفاض أجور عمال الزراعة . إضافة إلى أن الريف العربي

مازالت تسوده تقاليد وعادات معوقة للنهوض الاجتماعي كالعشائرية والتواكل والتمسك بالقديم وإن كان غير صحيح إلى غير ذلك من مظاهر الضعف .

وتهدف التنمية الريفية المتكاملة بمفهومها الحديث إلى تنمية الإنسان الريفي داخل إطار بيئته، ومصادر ثروته الطبيعية والمادية، وعوامل تنشئته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتكامل والترابط مع التنمية القومية الشاملة. وأقوى أدوار التنمية الريفية يتمثل في إطلاق الطاقات والقوى المحدثة للتغيير البناء الفعال، ابتغاء تحريكها وتوجيهها عندما تتهيأ أفضل الظروف والأوضاع .

إن التنمية المتكاملة يجب أن تعمل في أكثر من مجال بحيث تستهدف : مصادر الثروة الطبيعية والمادية، والإنتاج من حيث تنويعه وتحسينه وتطويره، والدخل من حيث العمل على زيادته، والرفاهية الاجتماعية من حيث التوسع الكمي والكيفي في التسهيلات الصحية والإسكان والمرافق العامة، والتقدم الثقافي من حيث الحفاظ على التراث وتطويره ونشر التعليم والتثقيف والتوعية العامة .

وإذا كانت المناطق الريفية تعاني من مظاهر التخلف فإن المدن وخاصة ببعض الدول العربية ذات الموارد المالية المرتفعة تعاني من

النزعات الاستهلاكية التي تمثل نماذج يشار إليها بالبنان في التبذير والإسراف وإهدار الثروات ، وتلك أحوال متناقضة تلقي على التربية بظلالها ، فمع كل الجهود التي بذلت على بعدي الكم والكيف في مجال التعليم فإن واقعه الحالي مازال غير قادر على تحقيق أهداف التنمية الشاملة، ومما لاشك فيه أن وضع التربية والتعليم سيزداد حرجا ، إذا لم تجدد التربية ذاتها وتطور فلسفتها وأهدافها ومحتواها ووسائلها وطرائقها .

ويطرح تحدي التنمية الشاملة على التربية في البلاد العربية عدة تساؤلات :

– هل تسهم التربية العربية في جهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟ وإلى أي مدى تفعل ذلك ؟

– ما مظاهر اختلال التوازن في النشاط الاقتصادي بين الأرياف والحواضر ؟ وما تأثير ذلك على التنمية الشاملة المتكاملة في الوطن العربي ؟

– كيف تم تطبيق أساليب التخطيط للتنمية الاقتصادية الشاملة في البلاد العربية ؟ وما مدى ما حققته هذه الأساليب من نجاح في بلوغ أغراضها ؟

– ما العلاقة المتبادلة بين التربية والأحوال الاجتماعية

والاقتصادية في الريف العربي ؟ وكيف يمكن تطويرها لتحقيق التنمية الشاملة ؟

– هل ساعدت القيم السائدة في تحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي ؟

مما سبق، وباستقراء التحديات والصراعات التي تتعرض لها الأمة العربية، يتضح أن أخطرها هو تحدي الاستعمار والصهيونية، والذي دائما ما يحاول الدفع بالأمة نحو التجزئة والتخلف وإضعاف لغتها إلى غير ذلك من التحديات، ولكن مع كل ذلك فإن الأمة العربية تملك إمكانات طبيعية وبشرية تمكنها من الصمود في مواجهة مثل تلك التحديات إذا ما تمسكت الأمة بروابط الوحدة والقومية، وذلك يلقي على التربية بالوطن العربي بكثير من الضغوط والآمال، والمتطلبات .

ثانيا : إمكانات الوطن العربي

تتميز الأمة العربية بإمكانات ضخمة وإن لم تستغل بالقدر الكافي، وأبرز هذه الإمكانات أن العرب على تعدد أقطارهم أمة واحدة تؤلف بينهم روابط الوطن الواحد واللغة الواحدة ، وروابط العقيدة والثقافة السائدة ، والتاريخ ، والنضال المشترك في سبيل التحرر والاستقلال ، والمصالح المشتركة والمصير الواحد. وهم يؤلفون مع دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز قوة لا يستهان بها .

والأمة العربية غنية بعقيدتها الدينية وبتراثها الأدبي والعلمي، وثروتها البشرية الغنية مما يجعل لها في العالم المعاصر رسالة عظمى في إصلاح المجتمع البشري على أسس من القيم الإنسانية السامية.

وفي الوطن العربي ثروات ضخمة، فلديه نسبة كبيرة من احتياطي النفط في العالم ، ومساحات شاسعة خصبة لو وفرنا لها المياه لأمدت العالم بمحصول زراعي وافر، وهناك معادن كثيرة لاتزال دفينة في باطن الأرض ولابد لنا إزاء ذلك من تنمية الثروة البشرية وتدريبها على طرق استغلال هذه الموارد.

ولموقع الوطن العربي امكانات حضارية واستراتيجية كبيرة، فهو وسط في التبادل الحضاري وفي تبادل التجارة الدولية ووسط بين

القارات وبين مراكز الصراع بين الدول الكبرى ، وهي إمكانات لو أحسن استثمارها عادت على الأمة العربية وعلى العالم أجمع بالخير العميم .

فإمكانات الأمة العربية كثيرة لانريد أن نفيض فيها ونسهب في تفصيلاتها خشية أن يتسرب إلينا عن وعي أو عن غير وعي شيء من الادعاء والمباهاة بها ، ولكنا نلم بها بصورة مجملة لنتلمس منها دواعي التفاؤل والرجاء في غمار التحديات الخطيرة التي تواجهنا ، ولنؤكد أنها هي الأخرى تنطوي على تحد لنا على وجه من الوجوه ، وهو التحدي في كيفية استثمارها وشحذ الطاقات الكامنة فيها ، وحسن توجيهها والاستفادة المثلى منها ، ومن أهم تلك الإمكانات مايلي :

1 – روابط قومية مشتركة

يتمتع الوطن العربي بمجموعة من الروابط المشتركة كاللغة الواحدة ، والدين والتاريخ والمكان .. إلى غير ذلك من الروابط، و التي تمكنه من التصدي للتحديات التي يتعرض لها إذا ما أحسن استغلال هذه الروابط ، وتم تدعيمها وتقويتها في نفوس الأبناء، ومن هنا تأتي أهمية التربية في التأكيد على ذلك مهما حاول الاستعمار أن يضرب تلك الروابط بنشر لغته أو تجزئة الأرض أو طمس التاريخ إلى غير ذلك .

وتعتبر اللغة العربية من أهم الروابط التي تجمع بين أبناء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج ، ومهما تعرضت اللغة العربية إلى المخاطر إلا أنها ستبقى أداة للتعبير والتفاهم ، ولا نخشى عليها من نيل المتربصين بها الدوائر ، ولا كسل الكسولين ، إنها ليست غرة فتنخدع ولا عاجزة فتنحني ، ولا فتية فتكون مظنة الجهل ، أجل لقد سجل لها التاريخ مواقف مع السريانية في اليمن والآرامية في الشام والقبطية في مصر والامازيفية في أفريقيا فخرجت منها منتصرة. وقد استوعبت ما سبقها من حضارات، ولم تضق صدرا بتهذيبها وإنمائها ونقلها إلى أوربا في مختلف المجالات العلمية، أخرجت تلك القارة من الظلمات إلى النور، وكانت هي الحجر الأساس للحضارة المعاصرة . ولربما اعترض معترض بأن ذلك وبعضه كان في عهد سلطة مركزية عربية بينما الأمر يختلف عنه الآن من أوجه متعددة، ويمكن الإجابة على المعترض مع الاعتراف بصحة قوله : أن العبرة هنا بمادة اللغة وبطبيعة قبولها التمدد وانعدام تحجرها ، إذ أن هذا هو الرصيد الحقيقي .

إن لنا في هذا المجال أسوة حسنة فيما خلفه – من إثراء اللغة العربية – بعض رجالها عبر التاريخ في مختلف العلوم معتمدين في ذلك على مجهودهم الشخصي ، كابن حزم وابن رشد وجابر بن حيان والفارابي وغيرهم .

فهؤلاء سنوا لنا سنة حسنة يجب أن نهتدي بهديها، وتسلحوا بإيمان قوي يجب أن نتخلق به. وهنا يأتي دور التربية في كيفية إيجاد جيل حريص على اللغة العربية والإبداع من خلالها، خاصة وأنها استوعبت التقدم العلمي بالماضي وهي قادرة على استيعاب التقدم الذي يتمّ الآن، وفي المستقبل.

كما يتميز الوطن العربي بأنه يمثل مساحة متصلة من الكرة الأرضية تبلغ أكثر من 12 مليون كم2 ، أي أنها تزيد على مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذا القارة الأوروبية بأسرها ، ومع أن معظم هذه المساحة صحارى ، إلا أن أهمية هذه الصحارى قد تأكدت بعد استخراج البترول منها . ويمتد الوطن العربي من جنوب غرب آسيا إلى شمال إفريقيا، وهو ينتصف قارات العالم القديم ، ويطل على شواطيء البحرين الأحمر والمتوسط والمحيطين الهندي والأطلنطي، ويتحكم في مضايق بحرية هامة كمضيق باب المندب، وجبل طارق ، وقناة السويس ، وذلك الموقع المتميز أحد الأسباب التي دعت الاستعمار إلى عرس إسرائيل في وسطه لتكون عاملا في إضعافه . وهنا ينبغي على التربية أن تستثمر التميز الجغرافي وتطوره لإحداث التنمية في البلاد العربية .

كما يتمتع الوطن العربي بتاريخ مشترك ، حيث كان مهبطا للوحي ونزول الرسالات السماوية، قامت عليه الحضارات،

وانتقلت منه إلى باقي أجزاء العالم. ثم توالت عليه الحملات من المغول والتتار والحروب الصليبية ، فوقف لها الوطن العربي ودافع عن حريته وكرامته ، وفي العصر الحديث جاء الاستعمار إلى معظم البلاد العربية فاستطاعت تحرير أراضيها عن طريق الحركات الوطنية والتي كان هناك تنسيق وتعاون فيما بينها لتحرير الأراضي العربية دون النظر إلى بلد دون آخر . حيث كان الهدف واحدا (مشتركا) وهو تحرير الأرض العربية حتى آخر شبر فيها .

وعلى التربية إبراز هذا التاريخ وسيرة القادة الذين قاوموا الغزو والاستعمار من أمثال صلاح الدين الأيوبي، والعمل على إيجاد مثل هذه النوعية من الرجال الذين كان همهم تحرير البلاد ودحض الغزاة والمستعمرين .

2 – الثروة البشرية :

يمتلك الوطن العربي ثروة بشرية تتسم بالزيادة المستمرة والمتصاعدة ، الأمر الذي يؤثر على الأحوال الاقتصادية والمعيشية فيه، فتشير الأرقام إلى أن عدد السكان بجملتهم قد تضاعف خلال الماضي، حيث قفز من 72,2 مليون نسمة عام 1950 إلى 93,3 مليون نسمة عام 1960 إلى 122 مليون نسمة عام 1970 إلى 151 مليون نسمة عام 1976 . ويبدو هذا التطور السريع أيضا من نسبة هذه الأعداد إلى سكان العالم ، فإذا كان عدد سكان العالم قد

ارتفع من 2501 مليون نسمة عام 1950 إلى 4045 مليون نسمة عام 1960، فإن نسبة سكان الوطن العربي إلى إجمالي سكان العالم قد ارتفع من 2,8 % عام 1950 إلى 3,73% عام 1960 .

وترجع هذه الزيادة السكانية إلى ارتفاع معدل المواليد ، الذي يرتبط بمعدل الخصوبة بالنسبة للمرأة العربية إذ يقدر بحوالي سبعة أطفال في حين أنه انخفض إلى أقل من ثلاثة أطفال في البلدان المتقدمة ، مما يترتب عليه زيادة عدد سكان الوطن العربي بحلول عام 2000 بعدد يتراوح مابين 267 : 301 مليون نسمة.

وعلى الرغم من الزيادة السكانية بالوطن العربي إلا أن مجموع السكان قليل نسبيا في ضوء المساحة الكلية للوطن العربي، وأن نظرة فاحصه إلى الخارطة تظهر التوافق الإيجابي بين التجمعات السكانية ووجود مصادر المياه في الوطن العربي وقد أثرت هذه الظاهرة في الانفجار السكاني في بعض البلاد العربية وخاصة في مصر، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بتشجيع الهجرات الداخلية بين البلاد العربية لاستثمار الطاقة البشرية بها، وبصفة خاصة الهجرة إلى البلاد النفطية، حيث ينتقل إليها بعض السكان من البلاد المحدودة الموارد، وهو ما يعرف بالهجرة الداخلية.

وهناك خطر يواجه الثروة البشرية بالوطن العربي وهو الهجرة الخارجية إلى دول أوربا وأمريكا كنوع من إهدار هذه الثروة وهو

ما يسمى بهجرة العقول، وفي المقابل تزداد الهجرة اليهودية إلى فلسطين والتي أدت إلى اقتلاع معظم الشعب العربي من فلسطين وطرده إلى خارجها ، كما يواجه العرب في الخليج العربي هجرات من خارجه تتسرب إلى بلاد الخليج من بعض الدول الآسيوية بأعداد تنذر بالخطر الشديد إن لم ينتبه إليها العرب قبل فوات الأوان.

وينبغي على التربية استثمار هذه الأعداد الكبيرة من العرب لإحداث عملية التنمية دون اللجوء إلى الخبراء الأجانب ، وأن تقوم بعملية صهر للسكان في كل البلاد العربية بحيث يعيش الجميع في بوتقة واحدة تعيش في تجمعات سكانية مفتوحة على بعضها البعض بشكل طبيعي من حيث التزاوج والعمل وتكافؤ الفرص المختلفة بحيث تقضي على التصنيفات التالية :

– التجمعات الإقليمية : كأردني – فلسطيني – نجدي – صعيدي – بحرواي سكان : المدن – الريف – البدو ... إلى غير ذلك .

– تجمعات دينية : مسلمون (سني – شيعي – علوي)، مسيحيون أرثوذوكس ، أقباط ، موارنة ...) .

– تجمعات لغوية : (عرب ، أكراد ، بربر ، نوبة ...)

إن هذه التصنيفات التي سبقت الإشارة إليها يحاول الاستعمار

غرسها والتأكيد عليها لإحداث نوع من المشكلات الداخلية بين سكان الوطن العربي والقضاء على أهم ثروة به وهي الإنسان الذي يعتبر مفتاح التنمية وغايتها، ومن هنا يعظم دور التربية العربية في كيفية الاستفادة من هذه الثروة الغالية، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

– إلى أي مدى تسهم التربية في بث القيم والمبادئ الاجتماعية، وفي ترسيخ مكانة الإنسان العربي وإزالة العيوب الاجتماعية السائدة في بعض البيئات ؟

– ما دور التربية في الارتفاع بالمستويات الاجتماعية وإزالة التناقض بين الفئات والطبقات الاجتماعية والعمل على تحقيق التماسك والوحدة في المجتمع العربي وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين ؟

– ما مؤشرات الانفجار السكاني في الوطن العربي ؟ وما المشكلات الاجتماعية الناتجة عن ذلك وتأثيرها على مستويات المعشية بصفة عامة ؟ وهل هناك اتجاهات واضحة في السياسة السكانية في الوطن العربي ؟ وما أثر الأوضاع السكانية السائدة على التربية ؟

– هل هناك سياسات اجتماعية تتجه إلى معالجة المشكلات الاجتماعية ، وتحسين مستويات المعيشة ؟ وما مدى ما تحقق منها؟

استثمارها بصورة فعالة أدت إلى تقدم الأمة العربية .

كما يحتوي الوطن العربي على نسبة كبيرة من احتياطي النفط في العالم ، حيث تدل التقديرات أنه مع إيران يمتلك ثلثي الاحتياطي العالمي ، وزاد من أهمية هذه الثروة ما طرأ على أسعارها في السنوات الأخيرة من زيادة مضطردة ، كما يمكن أن يكون النفط أساسا لإنشاء صناعة حديثة في الوطن العربي ، فإن فيها فضلا عن فوائدها الاقتصادية المباشرة سبيلا إلى تنمية الثروة البشرية وتدريبها على مهارات التقنية،و هي تنمية أحرى بالبقاء لخير الأمة على المدى البعيد .

كما يتميز مناخ الوطن العربي بالاعتدال وسطوع الشمس في معظم بلاده، الأمر الذي يحتم استغلال الطاقة الشمسية كأحد المصادر المتجددة للطاقة ،وخاصة في حالة نضوب حقول البترول التي يعتمد عليها اقتصاد معظم الدول العربية ، وتحتاج الطاقة المتجددة إلى كثير من الأبحاث والدراسات ،مما يلقى على استراتيجية التربية والبحث العلمي مراعاة ذلك في المستقبل .

ويؤكد ما سبق ما أوصت به إحدى الدراسات التي قدمت للأمانة الفنية للجنة الاستراتيجية من ضرورة أن يعد التعليم – في دول النفط– الأفراد لمستقبل لا نفط فيه، بدلا من إعدادهم بأساليب تقليدية لمجتمعات لاتشتغل إلا بالتجارة والخدمات،

ويجب أن يسير التعليم في الطريق الذي سار فيه التعليم الياباني باستنباط مهن وأعمال صناعية تقوم على معالجة الموارد والخامات المستوردة وتصنيعها. ومن ثم فالتربية المهنية والفنية هي التربية المطلوبة لمستقبل المجتمعات النفطية ومدنها الصحراوية .

ثالثا : حتمية التغيير

بعد استعراض التحديات التي تواجه الأمة العربية ، والإمكانات التي تمتلكها يتبادر سؤال مؤداه :ماذا عسى أن تفعل الأمة العربية وهى تواجه تلك التحديات الضخمة التي تتعاظم وتزداد مخاطرها، وتملك تلك الإمكانات العظيمة التي لايزال الكثير منها لم يستثمر كما ينبغي؟

إن لدى الأمة العربية إزاء تلك التحديات واستنادا إلى تلك الإمكانات أهدافا حضارية لابد أن تسعى إلى تحقيقها والتحرك نحوها، يبرز من أهمها :

أ ـ الوحدة القومية لتلتقي جميع أقطارها في صف واحد على أهداف واحدة تتجاوز حدود التجزئة وحواجزها ،وتستثمر إمكانياتها جميعها في مواجهة التحديات التي تحيط بها.

ب ـ الأمن القومي وتكوين قاعدة صلبة للنضال في وجه الصهيونية والاستعمار واسترداد الحقوق القومية للشعب العربي في فلسطين واستكمال تحرير أرضه وسائر أجزاء الوطن العربي والحفاظ على سلامته .

ج ـ التنمية الشاملة المعتمدة على العلم والتقنية والأساليب الحديثة في الإدارة والتخطيط ، وحسن استثمار الموارد وصيانتها

لتحقيق وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع والارتفاع بنوعية الحياة ومستوياتها .

د- الديموقراطية بما توفره من الحرية والمساواة في الحقوق و الواجبات، والمشاركة الواسعة في اتخاذ القرارات وصيانة كرامة الإنسان .

هـ - تنمية الثروة البشرية وتمكين الإنسان العربي من تطوير شخصيته في سائر جوانبها وتنمية مهاراته وكفاياته إلى أقصى حد متاح لها، والاستمتاع بحقوقه الأصيلة في امن واطمئنان، والقيام بواجباته بما تستدعيه أحوال مجتمعه وتقدمه ،ومطالب الحياة الإنسانية السليمة في سائر مجالاتها .

و - التعاون مع الشعوب المحبة للسلام وصيانته قائما على الحق والعدل، والمشاركة في الحضارة الإنسانية وتنمية جوانبها السليمة، والسعي في خير الإنسانية وتقدمها .

وهذه أهداف قومية حضارية تترابط مع بعضها البعض ولابد من الحركة نحوها والسعي إلى بلوغها.

وتجدر الإشارة إلى أن تناول حتمية التغيير يقتضى التنويه إلى عدة نقاط ،كاعتبار التغير سمة من سمات العصر ، وإرادة التغيير ، ومقاومة التغيير، ودور التربية إزاء عملية التغيير ، والمشاركون في التخطيط للتغيير .

وسيتم تناول هذه النقاط بشيء من التفصيل :

1 ـ التغير سمة العصر

يعتمد التغير على الحركة ،والحركة لازمة ولا شك، فالتغير حتمي بحكم طبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع وطبيعة الحضارة في كل زمان ومكان ، فهو سنة الحياة وسمة من سمات الأحياء ،بل هو في طبيعة المادة ومن خصائص الموجودات .

كذلك يعتبر التغير حتميا بحكم طبيعة العصر الذي نعيش فيه ولعل أبرز ما يميز الحضارة المعاصرة هو التغير السريع ، الواسع المدى العميق الأثر، الشامل في الأبعاد. وهو تغير يتلقى مدده بهذه الصفات من الثورة العلمية التقنية ومن ثورة المطامح والآمال للشعوب وللإنسان، ويترك أثاره في سائر مجالات الحياة: في الصحة، والتربية، وفي وسائل النقل، ووسائل الاتصال، وفي حقوق الإنسان وذاتية الثقافات، وفي العلاقات الدولية بين دواعي السلام والإعمار ودواعي الحرب والدمار. فلم يشهد العالم في تاريخه الطويل من ظواهر التغير في شدته وسرعته وعمق آثاره واتساع مداه مثلما شهده في القرن العشرين ،بل في النصف الثاني منه على وجه التحديد. وحسبنا أن نذكر أن الثورة العلمية التقنية تتلاحق بسرعة تقرب من المتواليات الهندسية ، فأصبحت تكاد تتضاعف في كل عقد من السنين بعد أن كانت تنمو بنسب

ضئيلة لا تتضاعف فيهافي المئات بل الآلاف من السنين ، وأن أكثر من 90 % من العلماء الذين شهدتهم الانسانية في تاريخها الطويل قد ولدوا وعاشوا في القرن العشرين. وأصبحت أحلام الفلاسفة والشعراء واقعاً في غزو الفضاء، وانتقل الإنسان من وجوده الأرضي إلى وجوده الفضائي في أجواء السماء . وكانت الإمبراطوريات لا تغيب عنها الشمس فتقوضت وتحررت الشعوب وأصبحت دولاً، وتزايد عددها مرات ومرات .

كما يعتبر التغير حتميّا بحكم أحوال الأمة العربية بين التحديات الضخمة التي تواجهها وبين الإمكانات العظيمة التي تمتلكها .

2- إرادة التغيير :

إذا كان التغير سمة العصر، فلابد وأن يحدث التغير في كثير من نواحي الحياة بالبلاد العربية، وهنا لابد أن نفرق بين التغير والتغيير، فالتغير يحدث كرد فعل لما يقع في العالم من حركة أما التغيير فيكون عن قصد وتخطيط أي انه الفعل، وهنا يتبادر سؤال مؤداه : هل للأمة العربية إرادة في التغيير تنشده عن عمد وقصد ، وعلى هدى ووضوح رؤية ، وتتحمل مسؤولياتها في هذه الإرادة عن طواعية واختيار ؟ والإجابة بالإيجاب للمبررات التالية :

– أن الأمة العربية قد انبثقت حضارتها من أصول العقيدة الإسلامية ، حيث جاءت حركة تاريخية كبرى تنتقل بالمجتمعات

والركود إلى رحاب التطور والتقدم إلا بإرادة أبنائها ووعي جماهيرها وعزم قياداتها ؟ وهل الحرية في تاريخ الشعوب عطاء بلا منة أم تؤخذ جهادا وغلاباً ؟ وقد كشفت الدراسات الحديثة في العلوم الاجتماعية أن مواقف الناس واتجاهاتهم وما تعبر عنه من الإرادة والاختيار هي التي يعول عليها في تحقيق التنمية الشاملة وتطوير أساليب الحياة والارتفاع بمستوياتها .

– ما تفرضه السياسة الحكيمة وما تفرضه مطالب العصر في تنظيم شؤون الأمم وتقرير مصيرها، حيث أصبحت المساهمة الفعالة من قبل الجماهير وتيسير مشاركتها في الأعمال والمشروعات، وفي اتخاذ القرارات من متطلبات الديمقراطية ومتطلبات التنمية الشاملة، وأصبح التخطيط المستقبلي إلى آماد بعيدة مع ما يحيط به من صعوبات التقدير أسلوبا معتمدا في الدول الحديثة وفي المنظمات الدولية وفي المؤسسات المعنية بمواجهة الأزمات العالمية وبمصير الإنسانية .

وإرادة التغيير بالدول العربية لا تعني الإرادة العمياء ، ولا التغيير أيا كان ، وإنما هي الإرادة التي تتنامى بين أفراد الناس، وترمي ببداهتها السليمة إلى صلاح أهدافها وصلتها بغيرها، وترسي أسسها بتصورات المثقفين والعلماء والمتخصصين ، وتتجلى برامجها بعزيمة الإداريين والسياسيين والمصلحين ، فهو التغيير

الذي يعني ارتفاعا بمستوى المعيشة فوق ضروراتها ، وتبديلا في أساليب الحياة ونوعيتها يغنيها بالقيم السامية ويصلها بالحق والخير والجمال ، وهو التغيير الذي يجمع بين الأصالة وما فيها من دلالة التمسك بخير ما في الماضي من أصول تعبر عن الذاتية والابتكار، وبين التجديد وما يتولد عنه من أصول قائمة على الجهود الذاتية ملاءمة لطبيعة الحياة وتطوراتها .

3 – مقاومة التغيير

يعترض إرادة التغيير بالوطن العربي وغيره مشكلة تتمثل في مقاومة التغيير ، وهو اتجاه لا شعوري غالبا ما يؤثر تأثيرا سيئا في حركة التقدم ، ويتمثل هذا الاتجاه سلوكيا في اجترار الماضي والإسراف في الاعتزاز به والتشبث بأهدابه ، والتنديد بالجديد والمستحدث والتخوف منه ، والجمود على أوضاع معينة يعتقد أنها أكثر سلامة وأمنا . وهذا الاتجاه وإن لم يكن شراً كله إذ فيه بعض الضمان للإفادة من تراث الماضي وتجاربه وخبراته ، والحيلولة دون الاندفاع المتهور نحو كل جديد والتقليد الأعمى لكل مستحدث، إلا أن الإسراف في الاستسلام له يشل حركة العمل، ويعمل على تعطيل القدرات الخلاقة وإحباط الجهود البناءة ويوهن إرادة التغيير .

ولعله يلاحظ في كثير من المناسبات التي أدخلت فيها بعض

التغييرات على السياسة التعليمية أو الخطط الدراسية أو المناهج، مدى المقاومة التي تنطلق فورا ضد هذا التغيير من جانب شتى المستويات الإدارية والتنفيذية والجماهيرية، وبخاصة إذا كان مفروضا من أعلى ولم يكن مسبوقا بتوعية منظمة تأخذ في اعتبارها التأثير في اتجاهات المحافظة ومقاومة التغيير . وهذا أمر ضروري من أجل نجاح أي عمل من أعمال التطوير.

وهكذا ينبغي علينا عند وضع الخطط التنفيذية لبلوغ أهداف الاستراتيجية ألا نغفل عن المشكلات المتصلة بالعوامل النفسية، ذلك أن الاستراتيجية ليست أكثر من إطار تنظيمي لمجال أساسي من مجالات حياة الجماهير في المجتمع، تتأثر بهم وتؤثر فيهم، وليس لها من أداة للتنفيذ سواهم، ويتوقف نجاحها على مدى إيمانهم بها واقتناعهم بجدواها، ولكي يتحقق ذلك لابد أن يصحب التخطيط للتطوير وضع برامج محكمة للتوعية والإعلام والحوار على كل المستويات ابتداء من أعلى مستويات الإدارة والتنفيذ والعاملين في حقل التربية والتعليم إلى القاعدة العريضة من جماهير الشعب ، وتوسيع قاعدة المشاركة في مناقشة أمور التربية والتعليم ورسم سياساتها وخططها وبرامجها ، أما سياسة فرض الأمور من أعلى فكفيلة بدعم اتجاه المقاومة والسلبية .

4 – التربية والتغيير

بعد توضيح مفهوم التغير وأنه سمة العصر، وأن البلاد العربية تملك إرادة التغيير، تجدر الإشارة إلى أن التربية من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها إحداث هذا التغيير، ومن هذا المنطلق تنظر التربية العربية إلى الفرد العربي وإلى المجتمع العربي نظرة تكامل وتوازن، فتهتم بالفرد العربي لينموا نموا سويا متكاملا من النواحي الجسمية والعقلية والعاطفية والاجتماعية ، وتهتم بتنمية المجتمع العربي وتطوره المتوازن بجميع متغيراته الحضارية، من بيئة طبيعية وسكان، وتقانة ونظام اجتماعي، ونظام القيم وغيره، على أساس أن ينتقل المجتمع العربي من مرحلته الحضارية الزراعية إلى المرحلة الصناعية المقبلة و إلى مرحلة ما بعد الصناعة، كغيره من المجتمعات المتقدمة في العالم المعاصر.

إن قيام التربية العربية بدورها الخطير في تهيئة النمو السوي المتكامل للفرد العربي يتطلب الالتفات إلى أهمية التنسيق بين العناصر المؤثرة على الفرد في أثناء نموه، وهي البيت والمسجد والمؤسسة التعليمية، ومجتمع الرفاق، والمجتمع العام بعناصره المختلفة من أندية وصحافة وإذاعة وتلفزيون ومؤسسات شباب الخ ، كما أن نجاح التربية العربية في تنمية المجتمع العربي وتطوره يتطلب الاهتمام بتحديد دور التربية في إحداث التغير المطلوب في كل متغير حضاري عن طريق جميع المراحل التربوية ابتداء من

– المكتب التربية الدولي – الجامعة الأمريكية ببيروت – وكالة الغوث الفلسطينية ...)

– وزارات التربية والتعليم العربية والهيئات التابعة لها : (وزراء التربية والتعليم العرب – وكلاء الوزراء – مديرو التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي ...).

– الجامعات العربية والخبراء المنتمين إليها : (كجامعة عين شمس وجامعة القاهرة من مصر ، الجامعة الليبية ، جامعة بغداد ... وبقية الجامعات العربية).

– المثقفون العرب : (بعض الصحفيين – ممثلون عن وزارات الثقافة العربية) .

– سفارات البلاد العربية .

– وزارات التعليم العالي العربية .

– مراكز البحوث : (كمركز سرس الليان لتعليم الكبار) .

– مراكز التخطيط.

– الجمعيات الأهلية : (كجمعية المقاصد الإسلامية ببيروت).

– وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة هذه المؤسسات والهيئات والأفراد سابق الإشارة إليها لم تكن مشاركة صورية، وإنما فاعلة، وكثيرا ما عدلت اللجنة في تقريرها وأخذت بآراء وتعديلات وردت إليها، احتوت عليها وثائق الاستراتيجية.

رابعاً : الاستراتيجية كمتطلب للمتغير :

1 – معنى الاستراتيجية

استخدم لفظ الاستراتيجية أصلا في الحياة العسكرية وتطورت دلالته حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة، وحساب الاحتمالات المختلفة فيها، واختيار الوسائل الرئيسية المناسبة لها. ثم انتقل مفهوم الاستراتيجية إلى كثير من المجالات ولم يعد قاصرا على الحياة العسكرية، وهي بذلك تعني «مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة ، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولا إلى أهداف محددة ، وما دامت معنية بالمستقبل فإنها تأخذ بنظر الاعتبار احتمالات متعددة لإحداثه، فتنطوي على قابلية للتعديل وفقا لمقتضياته ،وهي بذلك تقع وسطاً بين السياسة وبين الخطة» .

وتتنوع الاستراتيجيات التي تتصدى للتغيير الاجتماعي الشامل إلى ثلاثة أنواع رئيسة :

1 – الاستراتيجية العقلانية : وهي تتناول المسائل المعنية في مجالاتها على أسس فكرية محددة ، وتستند إلى الدراسات العلمية، وتفترض استعداد الناس المقصودين بها للاقتناع بمتطلباتها بحكم

موضوعيتها واستنادها إلى أصول التفكير المنطقي السليم. وتعتمد مثل هذه الاستراتيجية على البحث العلمي وعلى تولي الكفايات العلمية لوضعها والنهوض بمتطلباتها ، وقيادة حركة التغيير المنشود منها كما تعتمد على الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم .

2 – الاستراتيجية التوجيهية : وهي تعتمد على جذب اهتمام الناس المعنيين بها واستثارة بواعثهم، وكسب ثقتهم وشحذ إرادتهم، وتعديل مواقفهم واتجاهاتهم وعواطفهم، تعديلا يدفع بهم إلى القيام بالأعمال المطلوبة منهم عن طواعية واختيار . وبينما لا تنكر ما لدى الإنسان من ذكاء وعقلانية ، فإنها تعول أكثر ما تعول على عواطفه واتجاهاته وتسعى إلى تعديلها وتنسيقها وفقا لمتطلباتها ، فهي تعني بالدعوة والإقناع وكسب الثقة وتنمية الروح المعنوية بين أتباعها ، ويترتب على ذلك تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات بشأنها وتيسير اندماجهم في عمليات وضعها، والاعتماد على تعاونهم في تطويرها والمساهمة في الدراسات الميدانية الخاصة بها، وتراعي خصائص الثقافات والاتجاهات والقيم الاجتماعية السائدة بين الناس في مجالاتها.

3 – الاستراتيجية السياسية الإدارية : وهي تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية ،و تفترض في الناس المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة واتجاهاتها ، ومتابعتهم للخطط

والتوجيهات الصادرة عنها ، وهي على العموم ذات نمط سياسي وإداري تعتمد على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجيها وتعليمات .

ويوضح البعض العلاقة بين الاستراتيجية والسياسة والخطة التعليمية كما يلي :

– أن السياسة التربوية هي الخطوط العريضة التي تتحدد بها معالم اتجاه الحركة التنفيذية للقيادات التعليمية،وبها يبدأ توجيه واقع التعليم نحو اتجاه معين.

– أن ترجمة هذه السياسات التعليمية إلى أهداف محددة قابلة للتنفيذ هي من وظائف التخطيط التربوي ، فهو الذي يوفر السند العلمي والتنظيمي ، ويؤدي إلى ترجمة أهداف السياسة التعليمية واتجاهاتها إلى واقع ملموس .

– أن وظيفة الاستراتيجية هي تحويل السياسة إلى مجموعة من القرارات المشروطة بظروف الزمان والمكان ، مقررة بها سير العمل واتجاهاته بالنسبة للمواقف المختلفة ،وترجمتها إلى مصطلحات إجرائية وثيقة الصلة بالتنفيذ .

وعلى هذا فالاستراتيجية تمثل الحلقة الوسيطة أو الوثيقة بين السياسات التربوية والخطط التعليمية ، وبالتالي فمن منطلق

المراجعة للاستراتيجيات العصرية تتأتى مراجعتنا للسياسات والخطط التربوية ، لتأتي من بعدها مرحلة الحكم لها أو عليها .

إن إرادة التغيير في الأمة العربية تنطلق مما جاء في عقيدتها كما جاء في القرآن الكريم « ... إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ...» آية (11) سورة الرعد ، ودلالتها أن التغيير الذي يرتضيه الله للأمة العربية يبدأ بتغيير نفوسها بالتربية الصالحة والتنشئة السليمة ، وهل غير التربية وسيلة أجدى وانفع في تغيير النفوس ؟ فلا صنوف التحذير ولا الأوامر التي تفرض قسرا ولا الإغراء والوعود والمنافع ببالغة ما تبلغه التربية الصالحة والتنشئة السليمة في تهذيب الأخلاق وتنمية العقول ، وبالتالي تغيير النفوس إلى الخير والصلاح .

إن النجاح في وضع استراتيجية لتطوير التربية في الوطن العربي إنما هو خطوة بارزة على طريق توحيد الجهود لبناء مجتمع عربي متكامل ، ومن أجل العمل على تطوير هذا المجتمع ، وتأكيد مساره على أساس من النظرية العلمية الشاملة التي بدونها سوف تظل النظرة الجزئية والحلول المبتسرة هي السائدة في مجال العمل التربوي .

2 – مرتكزات ومبادئ الاستراتيجية

والاستراتيجية السليمة لتطوير التربية في البلاد العربية لابد أن

تضع في اعتبارها المرحلة التاريخية التي تجتازها أمتنا العربية ، على أن تنطلق هذه الاستراتيجية من المرتكزات الأساسية التالية :

أ – ضرورة تطوير المجتمع العربي بما يضمن الحفاظ على مقوماته الأساسية وهي الدين والحضارة العربية الإسلامية واللغة العربية والقيم الإنسانية والخصائص القومية وانفتاحه على تيار التقدم العلمي والتكنولوجي وتفاعله مع التغيرات المتلاحقة في العالم المعاصر المنسجمة مع خصائصه الأصيلة .

ب – ضرورة أن تؤدي هذه التربية إلى أطلاق طاقات الإنسان العربي الكامنة وإتاحة الفرصة له لاستثمارها وإعداده لمواجهة جميع المطامع والتحديات التي تواجه الوطن العربي، وتحد من حريته واستقلاله، وتحول دون تقدمه وإسهامه في الحضارة الإنسانية وحفظ السلام في العالم .

ج – ضرورة تفاعل التربية مع مختلف جوانب التنمية الشاملة واعتبار التربية أداة رئيسة لتحقيقها، وضرورة تنسيق وتكامل التربية وتطورها مع خطط التنمية الشاملة .

د – ضرورة الاستفادة من الدراسة العلمية للتراث العربي الإسلامي وما ينطوي عليه من مبادئ واتجاهات تربوية بناءة ، ومن تطور الفكر التربوي المعاصر .

هـ – التزام المنهج العلمي في دراسة المشكلات التربوية ووضع الخطط اللازمة لتطوير التربية في العالم العربي .

و – تقدير إمكانات العالم العربي المستغلة والكامنة وحاجاته المتطورة وتطلعاته إلى التقدم والحياة الكريمة .

وهناك مجموعة من المشكلات والقضايا التربوية التي ينبغي على استراتيجية التربية العربية أن تضعها في الاعتبار ومن أهمها :

– مشكلة استيعاب الملزمين في التعليم الابتدائي .

– مشكلة التعليم الثانوي وتنوعه .

– مشكلة تطوير التعليم العالي من أجل التنمية الشاملة .

– ضعف الكفاية الداخلية (مناهج التعليم – كتب الدراسة – الطرق والوسائل الحديثة – ضعف التقويم – الإهدار في الإنفاق – تسرب التلاميذ) .

– ضعف الكفاية الخارجية (عدم كفاية التعليم لحاجات ومطالب المجتمع) .

– مشكلة المناطق والفئات المحرومة (الانحياز للصغار دون الكبار – وللذكور دون الإناث – وأهل المدن دون البدو وسكان الريف – والأسوياء دون المعوقين) مما يترتب عليه :

1) الأمية بين الكبار .

2) ضآلة نصيب الفتاة من الفرص التعليمية .

3) قلة العناية بتربية المعوقين ورعاية المتفوقين .

وبناء على المشكلات والقضايا سابق الإشارة إليها ينبغي أن تستند الاستراتيجية الموضوعة إلى جملة من المبادئ الآتية :

– المبدأ الإنساني : والذي يؤكد مكانة الإنسان في المجتمع وتمكينه من الاعتماد على جهوده الذاتية في تربية نفسه .

– مبدأ الإيمان : ويؤكد أن الإيمان من أخص خصائص الإنسان.

– المبدأ القومي : ويؤكد الانتماء القومي للتربية ومهامها في إعداد المواطن الملتزم نحو مجتمعه، كما يؤكد على قومية العمل التربوي .

– مبدأ التنمية : ويؤكد العلاقة بين التربية والتنمية ، وضرورة اعتمادها على التخطيط وارتباطها بسياسة الدولة .

– المبدأ الديمقراطي : ويتضمن ضرورة إسهام التربية في تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وضرورة حق التعبير والرأي الآخر.

– المبدأ العلمي : ويؤكد الاهتمام بالعلوم وبالتقانات الحديثة.

ونستطيع أن نقول على وجه الجملة أن هذه المبادئ الرئيسة هي بذور لظهور فلسفة تربوية عربية تستند إلى خصائص الأمة العربية في أصول عقيدتها ، وإلى مقوماتها القومية وتفاعلها مع الحضارة الإنسانية المعاصرة ، وتهتدي بها التربية العربية في تحديد أهدافها وفي جهودها لتكوين الإنسان العربي وتكوين المجتمع العربي على أفضل صورة ممكنة .

خاتمة الكتاب :

عرض الكتاب الأول من سلسلة الكتاب التربوي (رؤى وأفكار) الصادر عن استراتيجية التربية العربية والمعنون بـ «إرادة التغيير» إلى أهم التحديات التي تواجه الأمة العربية وعلى رأسها الاستعمار والصهيونية ، وما نتج عنهما من دعم للتجزئة ، و إفقاد للهوية العربية ، والتغريب عن اللغة ، ودعم الطائفية إلى غير ذلك من التحديات الخارجية ، كما واجهت الأمة العربية تحديات أخرى داخلية كالتنمية الشاملة ، والنمو السكاني ، والتناقضات الثقافية والاجتماعية والتي ترجع في أصولها إلى الاستعمار أيضا، حيث تحررت معظم الدول العربية وقد تركها المستعمر وهي متخلفة عن العالم ، من حيث زيادة نسبة الأمية ، والاجتماعية وضعف الخدمات الصحية والإجتماعية ، وضعف البنية التحتية من الطرق والكهرباء والمياه إلى غير ذلك .

وبناء على تلك التحديات الخارجية والداخلية اعتمد الغرب على إضعاف ثقة الإنسان العربي في قدراته وجعله متخلفا عن ركب الحضارة، وعلى تبعيته للغرب [يطلب منه غذاءه وثقافته وسلاحه وأسلوب حياته]، الذي عمد الغرب في ذلك إلى إظهار تقارير دولية ملفقة أو سطحية تظهر قوته من ناحية، وإظهار ضعف البلدان العربية من ناحية أخرى .

ورغم كثرة التحديات التي تواجهها الأمة العربية، إلا أنها تمتلك إمكانات ضخمة تجعلها في مصاف الدول المتقدمة إذا ما أحسن استغلالها، فلديها ثروة سكانية تجمعهم روابط العربية واللغة والتاريخ والثقافة والجغرافيا، كما تتمتع بثروات طبيعية في باطن الأرض كالنفط والمعادن ، والمياه الجوفية، كما تتحكم البلدان العربية في كثير من المضايق البحرية كمضيق باب المندب ومضيق جبل طارق وقناة السويس، وكثير من الشواطئ البحرية التي تزيد من الثروة السمكية، وتربة صالحة للزراعة، و مياه عذبه وغير ذلك من الإمكانات.

وإذا كانت الأمة العربية تواجه تحديات خطيرة، وتمتلك إمكانيات عظيمة تمكنها من مواجهة تلك التحديات والتفوق عليها، فلن يكون ذلك إلا بالتغيير من السلبيات التي تتعرض لها بعض المجالات، واستثمار الايجابيات إلى أقصى درجة ممكنة، وأن العامل الأهم في التغيير إنما هو التربية التي تعد الإنسان العربي المعاصر إلى استغلال الإمكانات العربية الكبيرة واستثمارها، ولقد امتلك الخبراء العرب إرادة التغيير، ونادوا بحتميته، وضمّنوا ذلك في استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية، والذي يعبر هذا الكتاب عن أحد فصولها ؛ الأمر الذي يغرس الثقة في الإنسان العربي في إمكانية تغيير الواقع المعاصر.

وقد يتشكك الإنسان العربي المعاصر في إمكانية التميز والتفوق بذلك التغيير، ولعل في تذكيره بماضي الأمة، وأنها تفوقت في كثير من المجالات وسادت العالم لقرون طويلة، ما يعيد للإنسان العربي الثقة في نفسه ولغته وعقيدته، وهذا ما سوف يتناوله الكتاب الثاني من السلسة بالتفصيل تحت عنوان (الماضي الحي).

مراجع الكتاب :

1 – قطب، يوسف صلاح الدين وآخرون : «نحو استراتيجية جديدة للتربية في البلاد العربية»، الوثيقة رقم 2/1 ، **المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب** ، صنعاء ، 1972 المجلد الخامس (أ) ص ص 26 – 52 .

2 – الارياني، عبد الرحمن : كلمة رئيس المجلس الجمهوري اليمني في افتتاح المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم ، صنعاء 1972، المجلد الخامس (أ) ، ص ص 6 – 7 .

3 – الشريف، محمد أحمد وآخرون : **استراتيجية تطوير التربية العربية**، تقرير لجنة وضع استراتيجية التربية في البلاد العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1979 ، ص ص 17 – 34.

4 – السيد، عبد العزيز : **المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب**، صنعاء 1972 المجلد الخامس (أ) ص 17.

5 – السيد، عبد العزيز : **وقائع اجتماع السادة المفكرين المختصين العرب لشؤون التربية لمناقشة مشروع التقرير النهائي للجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية** ، القاهرة ، يناير 1977 ، المجلد الثالث (ب) ، ص ص 457 – 458 .

6 – **التقرير المبدئي للجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية** ، مقدم إلى المؤتمر العام الثالث للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة يناير 1974 ، المجلد السادس ، ص ص 1 – 84 .

7 – يونس، فتحي : **الندوة الفكرية بالجزائر (التعريب)**، مايو 1975 ، المجلد الثالث (ب) ، ص ص 253 – 254 .

8 – بن محمد، علي : **الندوة الفكرية بالجزائر (التعريب)**، مايو 1975، المجلد الثالث (ب) ، ص ص 277 – 280 .

9 – بن عيسى، حنفي : **الندوة الفكرية بالجزائر (التعريب)** مايو 1975 ، المجلد الثالث (ب) ، ص ص 273 – 276 .

10 –المنوني، محمد : **الندوة الفكرية بالجزائر (التعريب)** مايو 1975 ، المجلد الثالث (ب) ، ص ص 304–303 .

11 –الشريف، محمد أحمد : **الندوة الفكرية بالجزائر (التعريب)** مايو 1975 ، المجلد الثالث (ب) ص 263 .

12 –الكناني، إدريس : **الندوة الفكرية بالجزائر (التعريب)** مايو 1975، المجلد الثالث (ب) ص ص 259 – 262 .

13 –المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي: **احتياجات الريف العربي إلى التنمية المتكاملة واحتياجات التنمية الريفية المتكاملة إلى تعليم متطور فعال**، المجلد الرابع (الدراسات المقدمة إلى الأمانة الفنية للجنة الاستراتيجية) 1975 ص ص 37 – 76 .

14 –محمود، محمود : **الخطوط الرئيسية لاستراتيجية تطوير التربية العربية**، اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية لمناقشة وسائل تنفيذ استراتيجية التربية في البلاد العربية ، وثيقة رقم 1، الرياض، يناير، 1979 المجلد الخامس (جـ) ، ص ص 443 – 444 .

15 –محضر الجلسة الخامسة للجنة الاستراتيجية في جلسة الانعقاد الرابع عشر ، طرابلس 26 يناير 1977 ، المجلد الأول (ب)، ص ص 361 – 370 .

16 – محضر الجلسة السابعة للجنة الاستراتيجية في جلسة الانعقاد الرابع عشر ، طرابلس ، 26 يناير 1977 ، المجلد الأول (ب) ، ص ص 382 – 392 .

17 – الشريف، محمد أحمد وآخرون : **استراتيجية تطوير التربية العربية** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 1976 ، ص ص 19 – 48.

18 – **المجلد الثاني من وثائق الاستراتيجية** : قائمة بالمراسلات التي تمت بين الأمانة الفنية للجنة وضع الاستراتيجية وبين المؤسسات والهيئات والأشخاص ، ص ص 1 – 148 .

19 – عبد المقصود، محمد السعيد : **الاستراتيجية التربوية في بعض الأقطار العربية كما تمثلها السياسات والخطط التعليمية**، اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية لمناقشة وسائل تنفيذ استراتيجية تطوير التربية العربية ، الرياض يناير 1979، المجلد الرابع ، ص ص 132 – 161.

20 – الشيخ، عمر : **الندوة الفكرية التي عقدتها اللجنة بالجزائر، (التعريب)** المجلد الثالث ، (ب) ص ص 264 – 266 .

21 – قمبر، محمود : **وسائل تنفيذ استراتيجية التربية العربية على الصعيد القومي**، اجتماع وكلاء وزارت التربية والتعليم في البلاد العربية لمناقشة وسائل تنفيذ استراتيجية تطوير التربية العربية ، 27 – 31 يناير 1979 ص 223 .